

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند الرابع

انتهاكات حقوق المرأة في مصر

سادت الأحداث التي أدت إلى عزل الرئيس السابق محمد مرسي انتهاكات خطيرة لحقوق النساء اللاتي شاركن في المظاهرات المعارضة لحكمه. فأثناء التظاهرات التي بدأت يوم ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠١٣ وحتى ٧ يوليو/تموز ٢٠١٣، تم تسجيل ١٨٦ حالة اعتداء جنسي بدرجات متفاوتة، تتراوح بين التحرش الجنسي والاعتصاب - وذلك حسبما وثقت نظرة للدراسات النسوية ومجموعات التدخل ضد العنف الجنسي بما في ذلك قوة ضد التحرش وحماية التحرير - من حالات الاعتداء الجنسي واعتصاب في المنطقة المجاورة لميدان التحرير، وذلك على النحو التالي:

- ١٢ حالة في ٢٨ يونيو/حزيران.
- ٤٦ حالة في ٣٠ يونيو/حزيران.
- ١٧ حالة في ١ يوليو/تموز.
- ٢٦ حالة في ٢ يوليو/تموز.
- ٨٠ حالة من ٣ يوليو/تموز وحتى الساعات الأولى من صباح ٤ يوليو/تموز.
- ٥ حالات في ٧ يوليو/تموز.

الجدير بالذكر أن الرد الرسمي لحكومة الرئيس السابق محمد مرسي كان يهدف إلى استخدام الاعتداءات الجنسية لتحقيق مكاسب سياسية، فقد صدر بيان باللغة الإنجليزية على الصفحة الرسمية لعصام الحداد، مساعد الرئيس للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي آنذاك، على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) يوم السبت ٢٩ يونيو/حزيران، عقد فيه الحداد مقارنة بين التظاهرات المؤيدة لمحمد مرسي في حي رابعة العدوية والمظاهرات المعارضة لمرسي في ميدان التحرير. وادعى الحداد أن مظاهرات رابعة العدوية "أكبر بكثير" من نظيرتها في التحرير، مع التركيز على الاعتداء الجنسي على إحدى الناجيات غير المصريات (مع تجاهل الناجيات المصريات) لرسم خط واضح يفصل بين المظاهرتين، والوصول إلى نتيجة مفادها أن الاعتداءات تشير إلى أن

"الحشود في التحرير خارج نطاق السيطرة". وفي السياق نفسه، كتب حساب "إخوان ويب" على تويتر، وهو الحساب الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين، التي ينتمي لها الرئيس المخلوع مرسي، تغريده مفادها أن "بلطجية التحرير الملقبين "بالثوار" اعتدوا جنسيًا على امرأة أجنبية".

ومع عزل محمد مرسي من قبل الفريق أول عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة المصرية ووزير الدفاع، أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور مرسومًا ينص، من بين أمور أخرى، على إنشاء وزارة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وهو مؤشر إيجابي فيما يتعلق باهتمام الحكومة فيما يتعلق بهذه القضية، ومع ذلك، لم يتم توضيح الآليات التي ستعتمدها الوزارة في هذا الشأن حتى الآن.

من الصعب تصور تحولاً ديمقراطيًا ومزيدًا من احترام حقوق الإنسان في ظل أعمال العنف الدامية التي تجتاح البلاد، فعلى الرغم من تأكيد المستشار الرئاسي مصطفى حجازي، وقت تعيينه، على أهمية العدالة الانتقالية، على اعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار، فقد طرح تبريرات لحالات الوفاة التي وقعت في ١٤ أغسطس/آب، ٢٠١٣، في إطار فض اعتصامي أنصار محمد مرسي في ميداني النهضة بالجيزة، ورابعة العدوية بمدينة نصر، وذلك تحت ادعاء أن مصر منخرطة في "الحرب على الإرهاب". الأمر الذي أسفر عن مقتل ١٣١١ شخص في ١٤ أغسطس/آب، ٨٦٩ منهم في رابعة العدوية، و٩٤ في ميدان النهضة، إلى جانب ٣٤٨ حالة وفاة في أعمال عنف متفرقة بمختلف أنحاء البلاد.

خلال أعمال العنف التي اندلعت عقب فض الاعتصامين، تم استهداف المسيحيين وكنائسهم بشكل خاص، فيما يبدو كعقاب لمعارضتهم المزعومة للرئيس المخلوع مرسي. ووفقًا لتقارير منظمة العفو الدولية، فقد تم إحراق ٣٨ كنيسة، ووقع هجوم على ٢٣ كنيسة أخرى، مما أسفر عن أضرار وتلفيات جزئية متفاوتة في جميع أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من عدم وجود أدلة واضحة تشير إلى أن جماعة الإخوان المسلمين هي المسؤولة عن اندلاع أعمال العنف الطائفي، إلا أن خطاب الكراهية ضد المسيحيين كان يُستخدم على نطاق واسع في إطار فعاليات الاعتصامات الموالية لمرسي. ووفقًا للصفحة الرسمية لحزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك)، فإنه "بناءً على تصرفات البابا تواضروس والمسيحيين في مصر، فإنهم يستحقون مثل هذه الهجمات على كنائسهم ومؤسساتهم. فلكل فعل [هناك] رد فعل".

وعلى الرغم من إدانة رئيس الوزراء للاشتباكات الطائفية في ١٥ أغسطس/آب، إلا أن هذه الاستجابة لا تُعد كافية، فمع الخطاب الطائفي الذي عمد أنصار مرسي إلى استخدامه خلال الاعتصامات، كان لا بد من توفير حماية كافية لكنائس وممتلكات المسيحيين، حيث أن هذه الهجمات لم تكن مفاجئة.

ومن ثم، يود كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ونظرة للدراسات النسوية أن يقدموا التوصيات التالية:

١. دعوة السلطات المصرية للتحقيق في أعداد القتلى المأساوية التي صاحبت فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة ومحاسبة المسؤولين عنها، كتطبيق عملي فكرة العدالة الانتقالية، وتأكيدًا على تركيز الحكومة الحالية عليها وإنشاء نظام منفصل عن الماضي، وتحديدًا في قضية استخدام القوة المفرطة في التعامل مع المتظاهرين.

٢. حث السلطات المصرية على تدريب الموظفين المكلفين بتطبيق القانون على اتباع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحماية أمن التجمعات السلمية، والواردة في مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وكذا المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

حيث تمكن مثل هذه التدريبات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من تفريق الاعتصامات دون خسائر في الأرواح، كما تساعدهم على التدخل أثناء المظاهرات لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، والنساء المتواجدات في مواقع المظاهرات، من الاعتداء الجنسي والاعتصاب الذي ظللن يواجهنه باستمرار منذ ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢.

٣. دعوة السلطات المصرية إلى توفير الحماية للأقباط المسيحيين الذين يتم استهدافهم من خلال ممارسات العنف الطائفي، ومحاسبة المسؤولين عن قتل المسيحيين وتدمير ممتلكاتهم. كما ينبغي أن تولي السلطات المصرية المرأة المسيحية اهتمامًا خاصًا، حيث أصبحت المرأة معرضة للخطر، بشكل خاص، خلال فترات العنف المجتمعي مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال في محافظة بني سويف هاجمت الحشود مدرسة الفرنسييكان وأحرقوها، وطافوا براهبات المدرسة في الشوارع مثل "أسرى الحرب". كما تعرضت سيدتان أخريتان من العاملات في المدرسة للتحرش الجنسي أثناء محاولتهما الهرب من الغوغاء، (قد تم نشر تفاصيل الهجوم على المدرسة على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات).

٤. دعوة المجتمع الدولي للضغط على السلطات المصرية للبدء في عملية تهدف حقًا إلى الانفصال عن الماضي. ويمكن لمثل هذه العملية أن تبدأ من خلال محاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين المؤيدين لمرسي وعن إشعال العنف الطائفي، حيث تعرضت المرأة بوجه خاص للخطر خلال هذه الأحداث.